صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد التاسع

صندوق النقد العربي

مارس 2021

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد التاسع | مارس | 2021

محتويات العدد

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية 2
- مؤشرات أداء أسواق المال العربية (مارس 2021) 3
- أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (مارس 2021) 5
- إحصاءات التداول الشهرية في أسواق المال العربية (مارس 2021) 9

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

واصلت مؤشرات الأداء في عدد من البورصات العربية أدائها الإيجابي في نهاية شهر مارس 2021، لتحافظ بذلك على مكاسبها المحققة على أساس شهري منذ نهاية عام 2020، بما يعكس استمرار التحسن المُسجل في مؤشرات السيولة في تلك البورصات منذ بداية العام. حيث واصلت مؤشرات قيمة وأحجام التداولات والقيمة السوقية تحسنها التدريجي في عدد من الأسواق المالية العربية، في ظل تواصل إعلان نتائج الأعمال السنوية الإيجابية لعدد من الشركات المدرجة في الأسواق، عن عام 2020. كما كان لمواصلة تحسن أداء البورصات العالمية، والاستقرار النسبي المُسجل في أسعار النفط خلال الشهر الماضي أثراً إيجابياً على أداء البورصات العربية، ذلك إلى جانب تحسن أداء عدد من المؤشرات القطاعية منها الخدمات المالية والعقارات والرعاية الصحية والتقنية. في المقابل شهدت بورصات عربية أخرى تراجعاً في مؤشراتها، بسبب تمديد الإغلاق الجزئي الذي تم فرضه بسبب الظروف الصحية المرتبطة بجائحة كورونا، كما كان للصافي السالب المسجل لحركة تعاملات المستثمرين الأجانب في بعض الأسواق، أثراً على تراجع مؤشرات الأداء في تلك البورصات.

على صعيد نشاط التداولات في أسواق المال العربية خلال شهر مارس 2021، شهدت قيمة التداول للأسواق المالية العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي، ارتفاعاً شهرياً بنسبة 18.76 في المائة، نتيجة ارتفاع قيمة التداول في ثلاثة عشرة بورصة عربية تصدرتها بورصتي مسقط ودمشق، في حين انخفضت قيمة التداولات في بورصة تونس فقط. شهد مستوى حجم التداولات بالأسواق المالية العربية، ارتفاعاً بنسبة 40.21 في المائة خلال شهر مارس 2021، نتيجة ارتفاع حجم التداول في احدى عشرة عربية، جاء على رأسها بورصة الدار البيضاء. في المقابل شهدت أربع بورصات عربية انخفاضاً، حيث سجلت بورصتا تونس وبيروت أعلى نسبة انخفاض في عدد الأسهم المتداولة. على صعيد القيمة السوقية لأسواق المال العربية، سجلت ارتفاعاً بنسبة 4.87 في المائة في نهاية شهر مارس 2021، بالمقارنة مع مستوياتها المُسجلة بنهاية شهر فبراير من عام 2021. في هذا الصدد، حققت جميع البورصات العربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية في نهاية الشهر، باستثناء بورصات البحرين وفلسطين ومصر. تصدرت بورصة بيروت حركة الارتفاعات المحققة على مستوى البورصات العربية المُتضمنة في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي .

للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 3.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية

على صعيد التطورات ذات العلاقة بالأسواق المالية العربية، شهد شهر مارس من عام 2021 تنظيم صندوق النقد العربي واتحاد البورصات العربية ورشة عمل "عن بُعد" حول "التحول الرقمي في عمليات أسواق المال والتشريعات المصاحبة" في تعزيز العمل المشترك لدعم الحوار والتشاور بين السلطات الإشرافية والرقابية والتنفيذية المعنية بالأسواق المالية في الدول العربية. كما شهد الشهر الماضي إعلان سوق دبي المالي عن إدراج صندوق الاستثمار المتداول " شيميرا"، في إطار استراتيجية السوق الرامية لتنويع الأدوات المالية، بما يوفر للمستثمرين أداة جديدة للاستثمار. في نفس السياق، ومواصلةً لجهود السوق الساعية إلى تنويع الأدوات الاستثمارية وتوفير فرص جديدة للمستثمرين بهدف جذب المزيد من الاستثمارات، أعلنت سوق مسقط للأوراق المالية عن إدراج وحدات صندوق عُمان العقاري للتداول في السوق.

من جانب آخر وفي إطار دعم نمو إدارة الأصول في القطاع المالي وتوفير مصادر إضافية للتمويل، أعلنت هيئة السوق المالية السعودية عن اعتماد تعديل لائحة صناديق الاستثمار وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها. كما واصلت أسواق المال العربية مساعيها لتطوير سوق إصدارات الدين بالعملة المحلية، حيث شهد الشهر الماضي بدء اكتتاب المستثمرين البحرينيين والأجانب في الإصدار رقم (23) من سندات التنمية لحكومة البحرين بقيمة 200 مليون دينار. في نفس السياق، وافقت السوق المالية السعودية (تداول) على الطلب المقدم من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية بقيمة تبلغ 4.69 مليار ريال.

في إطار استراتيجية هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الخمسية (2021-2025) الساعية إلى تعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة، أعلنت الهيئة الشهر الماضي عن إطلاق منصة "إبتكر" الرقابية للريادة في القطاع المالي غير المصرفي. كما شهد الشهر إعلان سوق مسقط للأوراق المالية عن قائمة الشركات المتوافقة مع الشريعة حسب البيانات المالية للربع الرابع من عام 2020. من جانب آخر، وبهدف تقوية الأطر التشريعية، أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات عن إلزام الشركات المدرجة بنسبة تمثيل للمرأة في تشكيل مجالس إداراتها، واعتماد قائمة الصلاحيات التشغيلية والتنفيذية التي سيتم نقلها للأسواق المالية، بهدف مواصلة مساعي السوق الرامية لتطوير البيئة التنظيمية. كذلك أعلنت السوق المالية السعودية اعتماد تعديلات القواعد المنظمة للبيع على المكشوف ولائحة إقراض الأوراق المالية. في نفس السياق، واستمراراً للدور الذي تلعبه الجهات التشريعية والرقابية في دعم القطاع المالي غير المصرفي، أعلنت هيئة الرقابة المالية في مصر عن إنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية، للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 5.

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

أنهى المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية تعاملات شهر مارس 2021 عند مستوى 444.76، مرتفعاً بنحو 1.90 في المائة أي ما يعادل 8.3 نقطة مقارنة بنهاية شهر فبراير 2021، ليعكس بذلك تحسن غالبية مؤشرات أسواق المال العربية خلال شهر مارس 2021، في ظل مواصلة حركة التعافي التي تشهدها الأسواق المالية منذ بداية العام الحالي 2021.

في هذا الإطار، سجلت مؤشرات عشر بورصات عربية ارتفاعاً بنهاية شهر مارس 2021. تصدرت السوق المالية السعودية حركة الارتفاعات المُحققة خلال الشهر مع صعود مؤشرها بنسبة 8.34 في المائة، كما سجلت بورصة تونس ارتفاعاً بنحو 6.17 في المائة. فيما سجلت بورصات كل من أبوظبي ودمشق والكويت ومسقط وقطر ارتفاعاً بنسب تراوحت ما بين 2.52 و4.40 في المائة. كما شهدت مؤشرات بورصات كل من العراق والدار البيضاء وعمّان، ارتفاعاً بنسب تراوحت بين 0.62 و1.73 في المائة.

في المقابل، شهدت مؤشرات أداء أربع بورصات عربية تراجعاً في نهاية شهر مارس 2021، جاء في مقدمتها البورصة المصرية التي سجل مؤشرها تراجعاً بنسبة 8.30 في المائة. فيما شهدت بورصة فلسطين تراجعاً بنسبة 3.81 في المائة. كما سجلت بورصتي دبي والبحرين تراجعاً بنسب بلغت أقل من واحد في المائة.

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

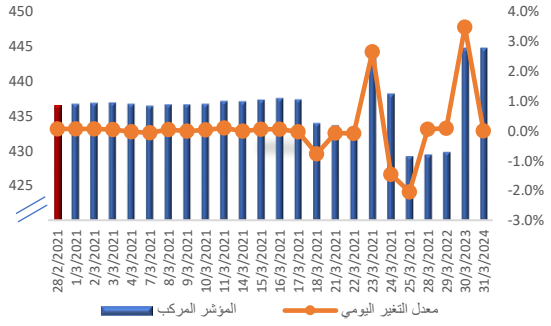

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية.

التغير الشهري %1.90

قيمة المؤشر إغلاق شهر مارس 2021 (نقطة)	444.76
قيمة المؤشر إغلاق شهر فبراير 2021 (نقطة)	436.47
أعلى قيمة للمؤشر في عام 2021 (31 مارس 2021)	444.76
أدنى قيمة في عام 2021 (4 يناير 2021)	425.51

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوة على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام رقم باش المتسلسل، والمحتسبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. يتم بشكل دوري تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً سبعة عشر سوقاً مالياً عربياً.

نشرة شهرية موجزة تصدر عن صندوق النقد العربي وتتطرق إلى أهم التطورات في أسواق المال العربية
استناداً إلى قاعدة بيانات أسواق المال العربية وإلى البيانات الصادرة عن البورصات العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (مارس 2021)

شهد شهر مارس من عام 2021 مواصلة تسجيل الأداء الإيجابي الذي عرفته مؤشرات أداء البورصات العربية في نهاية الشهر السابق عليه، حيث عكس ذلك تحقيق عدد من البورصات العربية ارتفاعاً على مستوى مؤشرات التداول والسيولة مقارنةً بشهر فبراير من عام 2021. جاء ذلك التحسن في ظل عدد من العوامل الإيجابية التي ساهمت في تحسن أداء تلك الأسواق، منها: مواصلة عدد من الأسواق المالية العربية تقوية الأطر التشريعية والرقابية، والإعلان على نتائج الأعمال السنوية الإيجابية لعدد من الشركات المدرجة في البورصات العربية. كما كان لاستمرار تحسن توقعات المؤشرات الاقتصادية، وإعادة فتح الأنشطة التجارية، وتحسن مؤشرات أداء الأسواق المالية العالمية، واستقرار الأسعار العالمية للنفط أثراً ايجابياً على أداء البورصات العربية خلال شهر مارس 2021.

بناءً عليه، شهدت **مؤشرات أداء** عشر بورصات عربية ارتفاعاً في نهاية شهر مارس 2021، بما يعكس ارتفاع مؤشرات بعض القطاعات المدرجة في هذه الأسواق، جاء في مقدمتها قطاعات الخدمات المالية والعقارات والرعاية الصحية والتقنية. في المقابل، سجلت مؤشرات أداء أربع بورصات عربية تراجعاً في نهاية شهر مارس 2021، جاء في مقدمتها بورصتي مصر وفلسطين، حيث سجل مؤشر البورصة المصرية تراجعاً بنسبة 8.30 في المائة. فيما شهد مؤشر بورصة فلسطين انخفاضاً بنسبة 3.81 في المائة. كما سجلت بورصتي دبي والبحرين تراجعاً بنسب بلغت أقل من واحد في المائة.

تصدرت كل من السوق المالية السعودية، والبورصة التونسية حركة الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر مارس 2021، حيث سجل مؤشر السوق المالية السعودية ارتفاعاً بنسبة 8.34 في المائة، ليصل إلى مستوى 9908 نقطة في نهاية شهر مارس 2021، عاكساً بذلك الارتفاع المسجل في عدد من القطاعات، منها المرافق العامة، والبنوك، والاتصالات، والمواد الأساسية، والطاقة. على مستوى قيمة تداولات السوق، فقد سجلت السوق المالية السعودية خلال شهر مارس 2021، ارتفاعاً بنحو 44.9 مليار ريال في قيمة تداولاتها، لتصل إلى 290.6 مليار ريال، مقابل 245.7 مليار، في شهر فبراير 2021، محققة بذلك ارتفاعاً بنسبة 18.29 في المائة. كما شهدت أحجام التداول ارتفاعاً بنسبة 49.64 في المائة في شهر مارس 2021، لتصل إلى نحو 10.3 مليار سهم، مقارنةً بحوالي 6.9 مليار سهم في نهاية شهر فبراير 2021. على صعيد القيمة السوقية، فقد حققت السوق مكاسباً بنحو 514.7 مليار ريال لتصل إلى 9631 مليار ريال بنهاية شهر مارس 2021، مقارنة بنحو 9117 مليار ريال في نهاية شهر فبراير 2020. عكس الارتفاع الذي شهدته مؤشرات السيولة والقيمة السوقية في السوق تنامي ثقة المستثمرين بسبب إعلان المملكة عن إطلاق عدد من المبادرات الاقتصادية خلال الشهر.

في نفس السياق، ارتفع مؤشر البورصة التونسية بنسبة 6.17 في المائة، ليصل إلى مستوى 7089 نقطة في نهاية شهر مارس 2021، مقابل 6677 نقطة في نهاية الشهر السابق عليه، مستفيداً من صعود عدد من القطاعات، منها: المواد الأساسية والخدمات المالية ومواد الاستهلاك، التي سجلت صعوداً بنسب بلغت 1.23 و2.49 و3.29 في المائة على الترتيب. فيما شهدت قيمة التداول انخفاضاً لتبلغ نحو 67.4 مليون دينار في نهاية شهر مارس 2021، مقابل 213 مليون دينار حققتها في نهاية شهر فبراير 2021. كما انخفضت أحجام التداول لتصل إلى 3.9 مليون سهم في شهر مارس 2021، مقابل 34.9 مليون سهم في نهاية شهر فبراير 2021.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (مارس 2021)

على مستوى **قيمة التداولات في البورصات العربية**، فقد سجلت في شهر مارس 2021 ارتفاعاً في ثلاثة عشرة سوق مالية عربية مدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي، لترتفع قيمة التداولات بنسبة 18.76 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية فبراير 2021. في هذا الإطار، سجلت بورصتي كل من دمشق ومسقط أعلى ارتفاع في قيمة التداول بنسب بلغت 120 و143 في المائة على التوالي، عاكسةً بذلك ارتفاع نشاط تداولات القطاع المالي في سوق مسقط بنسبة 4.96 في المائة، لا سيما فيما يتعلق بالأسهم المتوافقة مع الشريعة. كما كان للبيانات الأولية الإيجابية التي تم الإعلان عنها في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2020 أثراً على تعزيز مستويات ثقة المستثمرين وارتفاع تداولات السوق بشكل كبير.

في المقابل، شهدت بورصة تونس أكبر انخفاض على مستوى قيمة التداول بنسبة بلغت 68.39 في المائة. حيث انعكس تراجع حركة تداولات قطاعات كل من الترفيه والفنادق، والخدمات، والمشروبات، في بورصة تونس على مستويات النشاط والسيولة في البورصة.

على صعيد **أحجام التداول في البورصات العربية**، فقد واصلت التحسن الذي شهدته في شهر فبراير 2021 لتسجل بذلك ارتفاع بنسبة 40.21 في المائة في شهر مارس 2021. في هذا الصدد، سجلت احدى عشرة بورصة عربية ارتفاعاً، تصدرتها بورصتا مسقط والدار البيضاء اللتان ارتفع حجم تداولاتهما بشكل كبير، حيث تركز التداول في سوق مسقط على القطاع المالي بشكل رئيس، فيما ارتفع نشاط التداول في عدد من القطاعات في بورصة الدار البيضاء منها: النفط والاتصالات. في المقابل، شهدت أربع بورصات عربية انخفاضاً على مستوى حجم التداولات، حيث سجلت بورصتي تونس وبيروت أعلى نسب انخفاض بنحو 73.28 و88.82 في المائة على الترتيب.

على مستوى **القيمة السوقية للبورصات العربية**، فقد واصلت التحسن الذي شهدته منذ نهاية عام 2020، لتحقق بذلك ارتفاعاً بنسبة 4.87 في المائة في نهاية شهر مارس 2021 وسط أداء جيد لعدد من الأسواق المالية العربية. في هذا الصدد، سجلت عشر بورصات ارتفاعاً في قيمتها السوقية في نهاية الشهر. تصدرت بورصة بيروت حركة الارتفاعات المُحققة على مستوى البورصات العربية ليسجل مؤشرها ارتفاعاً بنسبة 25 في المائة، مستفيدةً من تحسن أداء قطاع البنوك. كما سجلت بورصات كل من أبوظبي والسعودية ودمشق وقطر ودبي ارتفاعاً بنسب تراوحت بين 2.15 و5.79 في المائة. فيما سجلت بورصات كل من الدار البيضاء وعمّان ومسقط والكويت ارتفاعا بنسب تراوحت بين 0.51 و1.61 في المائة.

في المقابل، شهدت ثلاث بورصات عربية تراجعاً في قيمتها السوقية، حيث سجلت البورصة المصرية أعلى نسبة انخفاض في القيمة السوقية في شهر مارس 2021، بنسبة بلغت 7.69 في المائة متأثرةً بتراجع عدد من مؤشرات القطاعات في البورصة منها: المنسوجات، والأغذية والمشروبات والسياحة والترفيه. كما سجلت القيمة السوقية في كل من بورصتي البحرين وفلسطين انخفاضاً بنسب بلغت 0.57 و2.7 في المائة على الترتيب.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (مارس 2021)*

صندوق النقد العربي وإتحاد البورصات العربية ينظمان ورشة عمل "عن بُعد" حول التحول الرقمي في عمليات أسواق المال والتشريعات المصاحبة

في إطار تعزيز العمل المشترك بين صندوق النقد العربي وإتحاد البورصات العربية لدعم الحوار والتشاور بين السلطات الإشرافية والرقابية والتنفيذية المعنية بالأسواق المالية في الدول العربية، نظم الصندوق والإتحاد، الشهر الماضي ورشة عمل "عن بُعد" حول "التحول الرقمي في عمليات أسواق المال والتشريعات المصاحبة"، شارك فيها كبار الفنيين المعنيين في كل من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وهيئات الأوراق والأسواق المالية، والبورصات العربية، ومراكز حفظ الأوراق المالية، إلى جانب شركات الوساطة المالية في الدول العربية، وخبراء من عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية.

ناقشت الورشة عدد من القضايا الهامة، منها: تشفير الأصول المالية الرقمية، وترميز معاملات أسواق المال، وما يتبع ذلك من إرشادات ولوائح وتعليمات خاصة بالأصول الرقمية. كما تم التطرق إلى مسائل الهوية الرقمية والتعرف على العميل في معاملات أسواق المال، وسبل التثقيف المالي للمتعاملين. كما تم مناقشة كيفية الاستفادة من تقنية السجلات اللامركزية و"البلوكشين" في عمليات أسواق المال في الدول العربية. في سياق متصل، وخلال فعاليات الاجتماع السنوي الذي تم انعقاده عن بُعد لإتحاد البورصات العربية الذي تستضيفه المملكة العربية السعودية ، قامت البورصة المصرية بتسليم رئاسة اتحاد البورصات العربية، إلى السوق المالية السعودية "تداول".

هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات تعلن عن إلزام الشركات المُدرجة بنسبة تمثيل للمرأة في تشكيل مجالس إداراتها وتعتمد قائمة الصلاحيات التشغيلية والتنفيذية التي سيتم نقلها للأسواق المالية وتصدر كتيب القواعد الخاصة بالأنشطة المالية

في إطار سعي هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات لتعزيز تمكين المرأة وتشجيعها على ممارسة دور أكبر في مجالس إدارة الشركات المدرجة، أقر مجلس الإدارة إلزام الشركات المدرجة في الأسواق المالية بضرورة وجود تمثيل للمرأة في مجلس الإدارة على ألا تقل نسبة تمثيل المرأة، في كل مجلس إدارة شركة مدرجة، عن عضو واحد.

واستمراراً للسعي نحو تطوير الأنشطة والخدمات المالية المتعلقة بقطاع الأوراق المالية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، أقرت هيئة الأوراق المالية والسلع عدد من القرارات، تمثلت في إصدار كتيّب القواعد الخاص بالأنشطة المالية للهيئة على النحو الذي لا يتداخل مع الاختصاصات التي سيتم تحويلها إلى الأسواق المالية. في هذا الإطار، أقرت الهيئة نقل الصلاحيات التشغيلية والتنفيذية التي سيتم إحالتها إلى الأسواق المتفق عليها بين الهيئة وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي. كما وافقت الهيئة على قيام السوق بإصدار القواعد التشغيلية وموافاة الهيئة بها بعد مراجعتها من الإدارة القانونية لديها وقبل اعتمادها من مجلس إدارة السوق المالي، ذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها وإبداء ملاحظاتها على هذه القواعد إن وجدت، واقتراح إجراء التعديلات التي ترى ضرورتها لاتساقها مع المعايير الصادرة عن منظمة " أيوسكو"، إضافة إلى الموافقة على توقيع الهيئة على اتفاقية مستوى الخدمة مع الأسواق المالية.

من جانب آخر، وسعياً إلى تحقيق المزيد من التوافق مع أفضل الممارسات العالمية، والمساهمة في إنجاح خطة ومبادرة السوق لإطلاق المنصة الجديدة لتداول المشتقات وتشجيع الجمهور على التداول من خلالها، وافق مجلس إدارة الهيئة على مقترح تعديل عمولات التداول على عقود المشتقات، وكذلك على إجراء التعديلات التشريعية المنظمة لعمولات التداول على هذه العقود. كما وافقت الهيئة على تمكين شركات الإيداع المركزي من ممارسة نشاط أمين سجل شركات المساهمة الخاصة والسماح لها بمسك سجلات شركات المساهمة العامة غير المدرجة.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (مارس 2021)*

سوق أبوظبي للأوراق المالية يعلن عن اعتماد آلية التداول على سعر الإغلاق

في إطار استراتيجية السوق (ADX one)، التي يسعى السوق من خلالها إلى توسيع نطاق خدماته ومنتجاته وتعزيز سيولته، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية عن إضافة جلسة التداول على سعر الإغلاق لتمكين المستثمرين من تداول الأوراق المالية المدرجة في السوق على سعر الإغلاق لمدة خمس دقائق في نهاية يوم التداول. تستمر جلسة التداول على سعر الإغلاق من الساعة الواحدة وخمسة وخمسون دقيقة إلى الثانية ظهراً، لتتيح للمستثمرين تعديل الأوامر بعد المزايدة السعرية ما قبل الإغلاق، الأمر الذي يُمكن صنّاع السوق وموفري السيولة من استخدام هذه الآلية لحماية مراكزهم المالية، كما يستفيد من هذه الجلسة مديرو الصناديق الاستثمارية، حيث تفتح لهم مجال لبيع وشراء الأوراق المالية في السوق بناءً على صافي قيمة أصول الصناديق في نهاية اليوم.

من جانب آخر، أعلنت بورصة أبوظبي "إنتركونتيننتال"، التي تتخذ من سوق أبوظبي العالمي مقراً لها، عن بدء تداول العقود الآجلة الجديدة "لخام مربان" الإماراتي. هذا وسيتم تسعير "خام مربان" كعقد تسليم مستقبلي لمدة شهرين في المستقبل كباقي مؤشرات أسعار النفط العالمية، حيث يستخدم خام مربان في أكثر من نحو 60 مصفاة نفطية حول العالم.

سوق دبي المالي يعلن عن إدراج صندوق الاستثمار المتداول " شيميرا ستاندرد أند بورز الإمارات يوسيتس " في السوق

في إطار استراتيجية السوق الرامية لتنويع الأدوات المالية، بما يوفر للمستثمرين أداة جديدة للاستثمار في مجموعة من الشركات في الدولة، أعلن سوق دبي المالي عن إدراج صندوق الاستثمار المتداول " شيميرا ستاندرد أند بورز الإمارات يوسيتس " في السوق. يقوم الصندوق بإعادة استثمار الأرباح دون تحمل المستثمرين أي مصاريف إضافية، حيث يمنح المستثمرين قدراً من المرونة نظراً لإمكانية الاختيار بين الشريحة تراكمية العائد أو الشريحة ذات العائد الموزع، ما يسهم في تزويد المستثمرين بفرص استثمارية جديدة.

بورصة البحرين تعلن عن إدراج الإصدار رقم (23) لسندات التنمية الحكومية بقيمة تبلغ 200 مليون دينار

أعلنت بورصة البحرين الشهر الماضي عن إدراج الإصدار رقم (23) لسندات التنمية الحكومية التي أصدرها مصرف البحرين المركزي اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 16 مارس 2021. يبلغ حجم الإصدار نحو 200 مليون دينار بحريني بقيمة إسمية تبلغ دينار بحريني للسند الواحد، في حين تبلغ مدة الإصدار 6 سنوات اعتباراً من 14 مارس 2021 وحتى 14 مارس 2027، وبعائد ثابت تبلغ نسبته 4 في المائة سنوياً. تجدر الإشارة إلى أنه بإدراج هذا الإصدار يصبح عدد إصدارات السندات والصكوك المدرجة في البورصة نحو 15 إصداراً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 7.64 مليار دولار أمريكي.

هيئة السوق المالية السعودية تعلن عن اعتماد تعديل لائحة صناديق الاستثمار وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير السوق المالية، أصدرت هيئة السوق المالية السعودية القرار المتعلق باعتماد لائحة صناديق الاستثمار وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها. تأتي هذه التعديلات بهدف تنظيم وتطوير السوق المالية، ودعم نمو إدارة الأصول في القطاع المالي، وتوفير مصادر إضافية للتمويل وإعادة التمويل في الاقتصاد، وتنظيم الجوانب الكفيلة بتعزيز الاستثمار المؤسسي ورفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المستثمرين.

تتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في إتاحة خيار إضافي لمديري صناديق الاستثمار بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة بما يوفر الشخصية الاعتبارية للصندوق الاستثماري، مع إمكانية الإبقاء على خيار العلاقة التعاقدية بين مديري الصناديق ومالكي

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (مارس 2021)*

الوحدات المعمول به حالياً. كما تنص التعديلات على تنظيم إجراءات إنهاء وتصفية صناديق الاستثمار العامة والخاصة بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن، وتمكين طرح وإدراج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة وصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة وصناديق المؤشرات المتداولة في السوق الموازية.

من جانب آخر، وبهدف تنمية سوق أدوات الدين وزيادة عمق السوق، أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) عن الموافقة على الطلب المقدم من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة تبلغ 4.69 مليار ريال، من خلال الإصدار رقم: 10-03-2021. واستمراراً للسعي نحو تطوير البيئة التنظيمية بما يتماشى مع أبرز الممارسات الدولية لتوفير مناخ محفز ومنافس وذو موثوقية بما يحقق رؤية وأهداف السوق، أعلنت السوق المالية السعودية وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) موافقتها على القواعد المنظمة للبيع على المكشوف المعدلة، وتعديل لائحة إقراض الأوراق المالية المدرجة المعدلة ، كما تضمن القرار تعديل إجراءات السوق والمركز، وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في قواعد السوق. تتضمن تعديلات القواعد المنظمة للبيع على المكشوف ولائحة إقراض الأوراق المالية المدرجة إتاحة الدخول في أنشطة البيع على المكشوف وإقراض الأوراق المالية لجميع أنواع المستثمرين بالسوق باشتراطات محددة، بالإضافة إلى تعديلات متعلقة بمعايير ومتطلبات صفقات البيع على المكشوف وإقراض الأوراق المالية.

سوق دمشق للأوراق المالية تعلن عن إطلاق خدمة التحويلات المستثناة من التداول

مواصلةً لسعي السوق إلى تطوير وتسهيل خدمات المستثمرين، أعلنت سوق دمشق للأوراق المالية عن إطلاق عدد من الخدمات بالتعاون مع بنك بيمو السعودي الفرنسي. تم في هذا الإطار إطلاق خدمة التحويلات المستثناة من التداول (التحويلات العائلية والإرثية في الأوراق المالية)، إضافة إلى خدمة إشعار الملكية الإلكتروني، والتحويلات من الجهات الدينية أو الخيرية أو الاجتماعية أو الإنسانية المسجلة لدى الجهات الرسمية إلى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، التي تُمكن المستثمرين من تحويل ملكيات الأوراق المالية المدرجة في السوق دون الحضور إلى السوق.

سوق مسقط للأوراق المالية تعلن عن إدراج وحدات "صندوق عُمان العقاري" بالسوق الموازية

مواصلةً لجهود السوق الساعية إلى تنويع الأدوات الاستثمارية، وتوفير فرص جديدة للمستثمرين بهدف جذب المزيد من الاستثمارات، أعلنت سوق مسقط للأوراق المالية الشهر الماضي عن إدراج وحدات صندوق عُمان العقاري للتداول في السوق، حيث تم إدراج الوحدات برأسمال قدره 65.5 مليون ريال عُماني مُقسم إلى 654.8 مليون وحدة. يتكون الصندوق من 22 محفظة استثمارية ومن المتوقع أن يقدم الصندوق عائداً لا يقل عن 7 في المائة كل ثلاثة أشهر. يعتبر الصندوق، ثاني صندوق عقاري يتم إدراجه في السوق بعد أن تم إدراج "صندوق أمان للاستثمار العقاري" الذي تم إدراجه خلال شهر مارس من عام 2020.

من جانب آخر، أعلنت سوق مسقط للأوراق المالية عن قائمة الشركات المتوافقة مع الشريعة حسب البيانات المالية للربع الرابع من عام 2020 التي تمثلت في نحو 25 شركة توافقت أعمالها وسلوكها المالي مع متطلبات الشريعة حسب القواعد المقرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ضمت القائمة عدد من الشركات المتوافقة مع الشريعة في مختلف القطاعات. تجدر الإشارة إلى أن عينة مؤشر الشركات المتوافقة مع الشريعة تضم أفضل 15 شركة تتوافق مع تلك المعايير لفترة أداء على أساس ربع سنوي، ممتدة لعام كامل، مستوفية لتلك المعايير.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (مارس 2021)*

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تعلن عن إطلاق أول منصة ابتكار رقابية في فلسطين

في إطار استراتيجيتها الخمسية (2021-2025) الساعية إلى التركيز على ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في تعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة والنهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافق مع الشريعة، واستدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية، أعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية خلال الأسبوع الماضي عن إطلاق منصة "إبتكر" الرقابية للريادة في القطاع المالي غير المصرفي. جاء ذلك خلال ورشة عمل حول "التكنولوجيا المالية في فلسطين ما بين الفرص والتحديات"، تحت رعاية ومشاركة دولة رئيس الوزراء في فلسطين، وبحضور ومشاركة كل من المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، ورئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ووزير الاقتصاد الوطني في فلسطين، ونائب رئيس الممثلية الألمانية في فلسطين. في إطار مشاركة صندوق النقد العربي في إطلاق المنصة، ألقى معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، كلمة بمناسبة الفعالية، أشاد فيها بإطلاق منصة " إبتكر" التي تمثل خطوة سبّاقة لدعم البيئة المواتية للإبتكارات المالية في إطار من التفاعل البنّاء بين الجهات الرقابية ورواد الأعمال ومُبتكري المنتجات والخدمات المالية مع الحفاظ على حقوق مستخدمي الخدمات المالية الرقمية،منوهاً في هذا الصدد بأهمية دعم قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لما تشكله من حجم يقدر بأكثر من 90 في المائة من عدد الشركات، وتساهم بأكثر من 30 في المائة من متوسط الوظائف في الدول العربية، مؤكداً أن دعم هذا القطاع يعد من أهم المحاور الرئيسة لتعزيز الشمول المالي.

هيئة الرقابة المالية تعلن بالتعاون مع البنك المركزي المصري عن إنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية وتواصل جهودها نحو تعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية وتسهيل الحصول على الخدمات المالية غير المصرفية للشباب

مواصلةً للدور الذي تلعبه الجهات التشريعية والرقابية في دعم القطاع المالي الغير مصرفي، وسعياً لرفع معدلات وأحجام التعاملات في البورصة، تم إعلان الاتفاق بين كل من البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية عن إنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية، بما يساهم في زيادة حجم السيولة بالبورصة وتوسيع قاعدة المستثمرين، إضافة إلى زيادة الملاءة والقدرة المالية للمستثمرين الحاليين.

من جانب آخر، وفي إطار تعزيز الشمول المالي، وتسهيل الحصول على الخدمات المالية غير المصرفية ورفع مستويات الوعي والثقافة المالية، وتوسيع قاعدة المستثمرين، أعلنت البورصة المصرية بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية عن السماح للشباب من الفئة العمرية بين 16 و21 عاماً بإصدار رقم مستثمر في سوق الأوراق المالية، شريطة تعهد شركة الوساطة في الأوراق المالية (مقدمة الطلب) بالالتزام بالضوابط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن ضوابط تعامل الشباب في تلك الفئة العمرية في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

بورصة الدار البيضاء تواصل خططها ضمن مجال التدريب المالي لطلبة الجامعات

في إطار تعزيز الثقافة المالية للطلبة، وتطوير التدريب في المجال المالي في البورصة، أعلنت بورصة الدار البيضاء وجامعة "ابن زهر" على توقيع اتفاقية شراكة لتطوير التدريب في المجال المالي. تتضمن الاتفاقية عدة محاور من بينها تدريب الطلبة في ساحة التداول، وتنظيم ومحاضرات مالية تثقيفية تحت إشراف المختصين سوق البورصة. كما تهدف الاتفاقية إلى تشجيع البحث العلمي في مجال السوق المالية، وتلقين الطلبة مهارات وكفاءات من خلال منح شهادات معتمدة من المعهد البريطاني للتدريب المالي (Cisi).

مؤشرات التداول الشهري

أداء مؤشرات أسواق المال العربية (نقطة)

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر في نهاية فبراير 2021	قيمة المؤشر في نهاية مارس 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
السعودية	TASI	9,144.99	9,907.82	8.34	▲
تونس	TUNINDEX	6,677.60	7,089.37	6.17	▲
أبوظبي	ADI	5,663.62	5,912.56	4.40	▲
سورية	DWX	10,064.17	10,420.86	3.54	▲
الكويت	Premier market	6,157.47	6,324.44	2.71	▲
عُمان	MSM30	3,612.38	3,708.71	2.67	▲
قطر	QE	10,145.99	10,401.50	2.52	▲
العراق	ISX	556.55	566.18	1.73	▲
الدار البيضاء	MASI	11,358.17	11,483.65	1.10	▲
الأردن	ASE	1,761.36	1,772.26	0.62	▲
دبي	DFMGI	2,551.54	2,550.23	-0.05	▼
البحرين	BSEX	1,466.43	1,458.03	-0.57	▼
فلسطين	ALQUDS	484.70	466.21	-3.81	▼
مصر	EGX30	11,525.02	10,568.37	-8.30	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

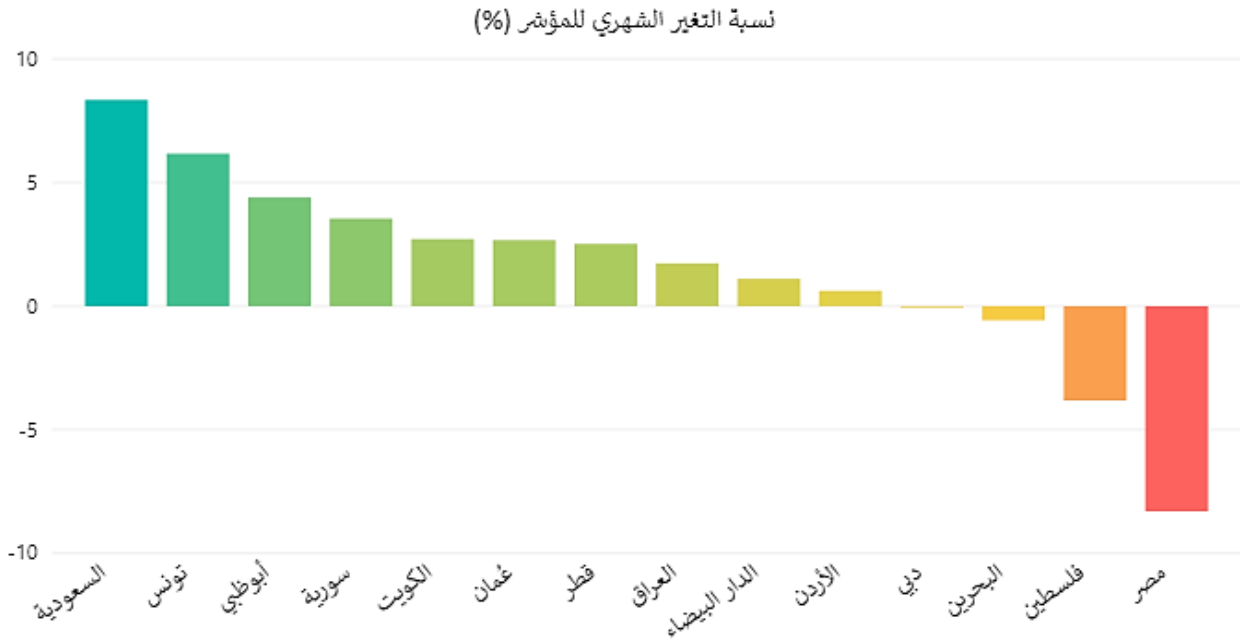

أحجام التداول لأسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق	المؤشر	حجم التداول في نهاية فبراير 2021	حجم التداول في نهاية مارس 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
الدار البيضاء	MASI	1,777,200,047	9,141,600,352	414.38	▲
عُمان	MSM30	253,629,687	657,347,237	159.18	▲
قطر	QE	3,184,548,172	5,724,224,185	79.75	▲
سورية	DWX	19,319,406	32,688,379	69.20	▲
فلسطين	ALQUDS	3,143,133	5,102,623	62.34	▲
السعودية	TASI	6,903,295,297	10,329,932,453	49.64	▲
العراق	ISX	43,132,814,585	64,375,933,325	49.25	▲
البحرين	BSEXN	87,678,756	112,727,692	28.57	▲
أبوظبي	ADI	3,552,981,218	4,561,464,562	28.38	▲
الأردن	ASE	128,427,548	153,565,557	19.57	▲
دبي	DFMGI	2,692,054,392	2,813,226,916	4.50	▲
مصر	EGX30	15,185,594,122	13,751,316,311	-9.44	▼
الكويت	Premier market	6,047,056,757	4,722,833,384	-21.90	▼
بيروت	BLOM	8,583,833	2,293,580	-73.28	▼
تونس	TUNINDEX	34,935,000	3,905,050	-88.82	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري لأحجام التداول (%)

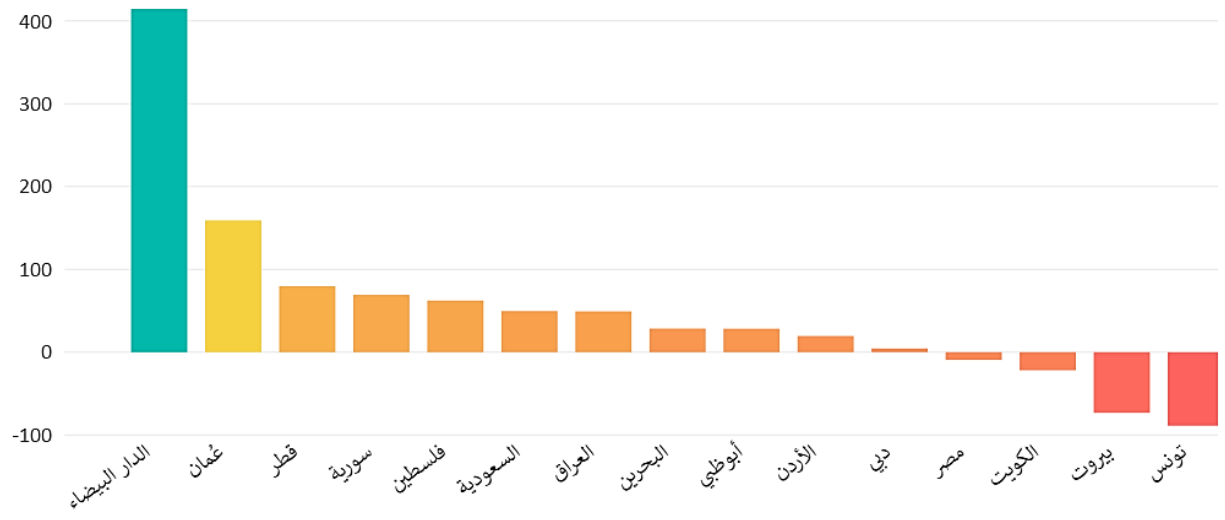

قيمة التداول لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	قيمة التداول في نهاية فبراير 2021	قيمة التداول في نهاية مارس 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
عُمان	MSM30	35,276,762.13	85,788,548.08	143.19	▲
سورية	DWX	13,500,463,386.00	29,826,054,142.50	120.93	▲
فلسطين	ALQUDS	7,231,721.87	12,246,751.97	69.35	▲
بيروت	BLOM	24,114,080.00	39,350,211.00	63.18	▲
البحرين	BSEXN	17,788,650.00	25,998,229.00	46.15	▲
قطر	QE	7,830,400,106.16	10,924,129,197.56	39.51	▲
أبوظبي	ADI	18,580,425,076.60	25,118,968,914.33	35.19	▲
الأردن	ASE	136,405,371.00	170,063,066.00	24.67	▲
السعودية	TASI	245,753,188,888.25	290,691,084,020.39	18.29	▲
دبي	DFMGI	3,927,048,139.98	4,316,157,903.07	9.91	▲
الكويت	Premier market	834,750,226.59	907,116,258.54	8.67	▲
العراق	ISX	32,104,902,625.88	34,130,412,649.69	6.31	▲
مصر	EGX30	85,288,542,252.00	90,457,411,746.00	6.06	▲
تونس	TUNINDEX	213,426,000.00	67,461,448.00	-68.39	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري لقيمة التداول (%)

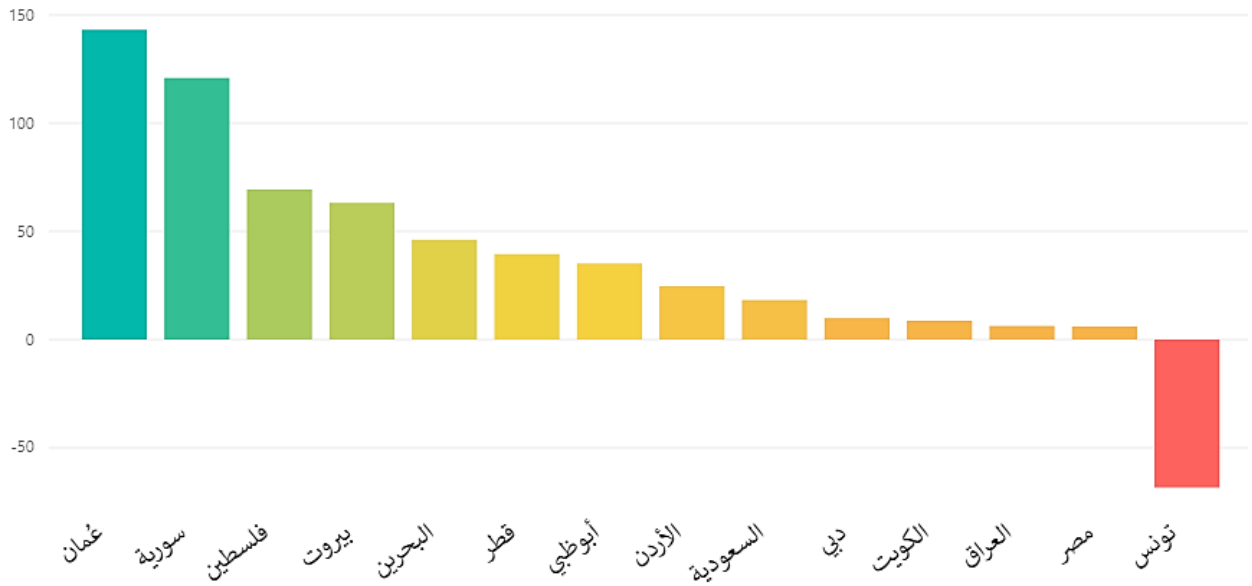

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	القيمة السوقية في نهاية فبراير 2021	القيمة السوقية في نهاية مارس 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
بيروت	BLOM	7,094,823,511.00	8,895,514,692.00	25.38	▲
أبوظبي	ADI	221,578,590,527.76	234,408,903,591.97	5.79	▲
السعودية	TASI	2,430,704,586,064.85	2,567,946,608,666.53	5.65	▲
سورية	DWX	1,432,545,119.35	1,483,312,971.36	3.54	▲
قطر	QE	161,578,065,487.59	166,432,622,768.67	3.00	▲
دبي	DFMGI	95,022,117,411.58	97,069,098,895.55	2.15	▲
الدار البيضاء	MASI	64,677,377,040.27	65,717,842,736.26	1.61	▲
الأردن	ASE	19,193,804,690.19	19,406,623,213.83	1.11	▲
عُمان	MSM30	52,721,550,315.91	53,179,374,266.22	0.87	▲
الكويت	Premier market	107,491,996,233.88	108,037,461,640.53	0.51	▲
البحرين	BSEXN	24,215,879,899.23	24,077,351,262.26	-0.57	▼
فلسطين	ALQUDS	3,547,209,308.22	3,451,276,295.96	-2.70	▼
مصر	EGX30	44,798,996,276.09	41,354,372,690.20	-7.69	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة

نسبة التغير الشهري للقيمة السوقية (%)